

تركيا في منظومة الأمن الغربية: مصدر قوة أم مَكْمَن ضَعْف؟

منذ انتهاء الحرب الباردة شهدت مكانة تركيا في منظومة الأمن الغربية تغييراً لا يُستهان به. بات الشك سَيِّد الموقف في العديد من المجالات ولن يكون تبديده سهلاً كما سوف يتطلب وقتاً. أيام المجابهة الاستراتيجية العالمية بين الشرق والغرب، كانت تركيا هي العنصر المحوري في جناح الناتو الجنوبي - الشرقي. ساهمت في سياسة الردع المَقْنَع على الساحة الأوروبية، وتم ضمان أمنها القومي بانضوائها تحت لواء الحلف الأطلسي.

لم تُعَدُّ ثَمَّة ساحة أوروبية قابلة للحياة، اليوم، بالنسبة إلى الناتو، فضلاً عن أن الأخطار العسكرية المباشرة التي تهدد تركيا تقلَّصت إلى حد كبير. صارت أنقرة وحلفاؤها تواجه بيئة سياسة أمنية جديدة جرى وصفها «على أنها فترة انتقال وتحول تستدعي جملة من أشكال إعادة التوجه والهندسات الجديدة»⁽¹⁾. وفي إطار هذا النظام الجديد ينتصب في وجه تركيا تحدي العثور على مكان أو دور، سيُحدَّد ما إذا كانت ستستمر مصدر قوة بالنسبة إلى سياسة الأمن الغربية، أم أن هناك احتمالاً لأن تصبح مَكْمَن ضَعْف وإلى أي مدى، في نظر حلفائها وشركائها. قد يَرُدُّ حلفاء تركيا الأوروبيون من جهة والأمريكيون من جهة ثانية على هذا السؤال بطريقتين مختلفتين.

أما في أنقرة، فإن مسألة ما إذا كان الارتباط القوي مع منظومة الأمن الغربية ما يزال قادراً على أن يفرض نفسه بوصفه مصدر قوة لا يقبل النقاش أم أن من شأنه أن يصبح ممكن ضعف بالنسبة إلى مصالح البلاد الأمنية قد تغدو مطروحة للمرة الأولى. ثمة شعور عام بالخطر والريبة ما لبث أن نشأ بسبب التعقيد المتزايد لبؤر الصراع على حدود البلاد المباشرة، للعديد منها مضاعفات آتية على أمنها. أضف إلى ذلك أن بحث الناتو عن أدوار واستراتيجيات وأشكال تنظيمية جديدة دأب على خلق قُدر غير قليل من الشك والقلق في أوساط سياسة الأمن التركية حول القيمة السياسية والعسكرية الحقيقية لجملة ارتباطات البلاد التحالفية. ثمة شعور، بات نامياً، يقول إن هذا التحالف لا ينطوي إلا على قيمة محدودة على صعيد ضمان الأمن العسكري ضد المخاطر الجديدة التي تواجه البلاد.

إلى الآن لا ترى مؤسّسة الأمن التركية أيّ بديل مُقنع لاستمرار العلاقة الأمنية القائمة. ليس ثمة أي تحالفات أو بنى أمنية شاملة جديدة قادرة على الحلول، بنجاح، محل نظائرها الموجودة، كما أن تركيا لن تكون مؤهلة لبلوغ مستوى الاكتفاء الذاتي على الصعيد الأمني في المستقبل القريب. فقوّتها السياسية والاقتصادية ستبقى هزيلة إذا ما باتت مطالبة، وحدها، باجتراح قُدرة أمنية قومية تمكّنها من التصدي لجميع التحديات المحتملة. أضف إلى ذلك أن نخبتها العسكرية والسياسية راسخة القناعة بأن استمرار التغريب الكمالي لتركيا لا يسمح بحلحلة الروابط مع منظومة الأمن الغربية.

وكواحدة من نتائج هذا الوضع المعقّد، تحرص قيادة الجيش التركي، ومعها أتباعها المدنيون في الحكومة، على اعتماد استراتيجية متعددة المسارات لا تلغي أيّاً من الخيارات على المدى المتوسط. ظلت تركيا، أولاً، تبذل جهوداً كبيرة في سبيل تطوير وتقوية قدراتها العسكرية والصناعية الوطنية في سبيل ضمان أمنها القومي. ولهذا الغرض حرصت قيادة الجيش على اعتماد

برنامج يقضي بإنجاز تجديد وتحديث شاملين للقوات المسلحة تصل تكاليفه إلى 150 ملياراً من الدولارات في السنوات الثلاثين المقبلة⁽²⁾.

ليست أنقرة غافلة، على الإطلاق، عن ضرورة الدعم والتعاون الخارجيين لبلوغ هذا الهدف. والتعاون العسكري - الصناعي المحسّن مع إسرائيل يجب النظر إليه من هذه الزاوية، انطلاقاً من التمتع الأوروبي المتصاعد عن متابعة المساعدات الدفاعية والتعاون العسكري مع تركيا، ومن عدم اليقين المتواصل حول قدرة الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها المحددة تجاه البلاد بسبب الخلافات المتكررة بين الإدارة والكونغرس.

حاولت أنقرة أن تحافظ على روابطها مع الإطار المؤسساتي الموجود لسياسة الأمن الأوروبية وثيقة وشاملة قدر الإمكان. يبقى الناتو العماد المركزي لجعل البلد جزءاً من الشبكة الغربية، مما يدفع أنقرة إلى إبداء قدر معين من الممانعة في قبول أية عملية تجديد وإصلاح شاملة للتحالف، على الأصعدة المؤسساتية والتنظيمية والسياسية، تكون متسّعة، بما في ذلك توسيع هذا التحالف شرقاً. فالأترك يُبدون مقاومة خاصة لأوربة الناتو بما ينطوي عليه ذلك من اختزال للدور الأمريكي في التحالف⁽³⁾.

تحرص أنقرة في الوقت نفسه، على أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من سلسلة البنى الأمنية الأوروبية الناشئة المتمتعة بقدر أكبر من الاستقلالية التي تبدو متطورة بالارتباط مع الاتحاد الأوروبي الذي جرى إصلاحه. فمن غير الواضح، أحياناً، ما إذا كان اندفاع تركيا باتجاه عضوية الاتحاد الأوروبي ناتجاً عن مصالح سياستها الأمنية، أم أن مبادراتها مع أوروبا على صعيد السياسة الأمنية ليست إلا أداة أخرى من أدوات الوصول إلى عضوية الاتحاد. يزعم الرّسميون والسياسة الأتراك أن ضم البلد إلى الاتحاد الأوروبي أمر لا بد منه بسبب الطابع الشامل للصرح الأمني الأوروبي الجديد الذي يريدون أن يكونوا جزءاً عضوياً من أجزائه. وينظر هؤلاء، ينطوي الأمن الأوروبي على جانب

عسكري وآخر اقتصادي - اجتماعي، يجري تأمين الأول، بصورة رئيسة، عبر توسيع الناتو، ويتم ضمان الثاني عن طريق امتلاك اتحاد أوروبي موسَّع⁽⁴⁾.

لعل إحدى مشكلات موقف أنقرة من تحوُّل إطار الأمن الأوروبي والعابر للأطلسي فيما بعد الحرب الباردة هي أنها أخفقت في تطوير الأفكار اللازمة حول كيفية تشكيل الإطار الجديد، على الرغم من امتلاكها أهدافاً سياسية وسياسات آتية فيما يخص مصالحها الخاصة. ليس ثمة أية «استراتيجية كبرى» تركية قادرة على تقديم وصف شامل لمكانة البلد وموقعه في الصرح الجديد، في الهندسة الجديدة. لا يمكن للأمر أن يكون مفاجئاً. فالوضع السياسي الداخلي المتقلَّب والفوضوي أحياناً، مع التغييرات السريعة للحكومات ذات المنطلقات الإيديولوجية والتركيبات المتباينة، لم يكن ليتيح فرصة وضع استراتيجيات قومية سليمة مهما كانت نوعيتها. وبالتالي، فإن سلطة تحديد التحديات الملحة على صعيد السياسة الأمنية تبقى بيد قيادة الجيش التي تميل إلى أن تكون محافظة في قراراتها.

وهي حين تفعل ذلك إنما تتبع الموقف الغربي العام من إعادة النظر بإطار التحالف الأمني الذي يتسم بالتعديل المتأني للبنى والتنظيمات الموجودة وليس عن طريق اعتماد خطة كبرى جديدة. ما بقي غائباً غياباً صارخاً عن المناقشات الأوروبية الرئيسية التي دارت حول إعادة بناء أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة ليس، على أية حال، إلاّ مسألة: أين وكيف ستتخذ تركيا مكاناً لها في البنيان الجديد لصرح الأمن الأوروبي؟ فجميع الخطط والنقاشات، حول عنصر مشترك على صعيد السياسة الأمنية لاتحاد أوروبي جرى إصلاحه مرشح لاحقاً لأن ينطوي أيضاً على عناصر دفاعية مشتركة، ومؤهل لأن يشكّل العمود الفقري لمشاركة أوروبية أكثر استقلالية في البنية الأمنية التحالفية، أغفلت كلياً جملة الاعتبارات المتعلقة بدور تركيا، تاركة حل «المسألة التركية»، بصورة مضمرة،

للولايات المتحدة، كما كانت الحال خلال الجزء الأكبر من حقبة الحرب الباردة.

تنطوي مسألة كيفية تطوير الصرح الأمني الأوروبي القادم وما يمكن ويجب أن يكونه موقع تركيا في هذا الصرح، على أهمية بالغة بالنسبة إلى أنقرة. فالإجابة هي التي ستقرّر، آخر المطاف، ما إذا كانت تركيا قادرة على الاستمرار مع سياستها الأمنية متعددة الأطراف القومية القائمة، أم سيتعين على القيادة التركية أن تبذل جهوداً أكبر في سبيل اجترّاح مفاهيم قومية محددة تمكنها من التعامل مع التحديات الأمنية التي تنتصب أمام البلاد. صحيح أن تطوير موقف أكثر اتصافاً بالصفة القومية من القضايا الأمنية لا يعني بالضرورة قطع الصلات مع التحالف، غير أن من شأنه أن يفضي إلى تأكيد أقوى لسياسة قومية محددة، فضلاً، ربما، عن اختزال دور تركيا في التحالف إلى مستوى علاقة خاصة مع الولايات المتحدة⁽⁵⁾.

للاهتمام إلى جواب على السؤال المتعلق بموقع تركيا، لا بد من مقارنة بعض القضايا المرتبطة. أين هي المخاطر الأمنية التي تواجهها تركيا وكيف تدخل هذه المخاطر والمصالح في نسج مفهوم الأمن الأوروبي والغربي. وفي إطار تحديد المصالح الأمنية؟ ما نوع التطور المؤسّساتي المحتمل لمنظومة الأمن الأوروبية، وما دور تركيا الحالي والمستقبلي الممكن في إطار هذه المنظومة؟ ما المساهمة التركية المحتملة في تحقيق المصالح الأمنية المتغيرة الغربية منها والأوروبية؟ ما نوع المساهمة المحتملة لمنظومة الأمن الغربية في تحقيق مصالح تركيا الأمنية؟

تصورات الخطر الأمني

مع انتهاء وجود الاتحاد السوفيتي لم يعد ثمة أي تهديد أمني ملموس بصورة مشتركة، ومحدد بوضوح، لأوروبا. لم يعد المواطنون الأوروبيون

يرون بوضوح الجهة التي يتعين عليهم أن يُعدوا لدفاع جماعي ضدها. يصح هذا أيضاً على معظم الدول الأوروبية بصورة فردية، مع استثناءات قليلة في يوغسلافيا السابقة وربما جمهوريات البلطيق حيث ما زالت روسيا تُعتَبَر خطراً يهدد الاستقلال الوطني. وثمة استثناء آخر في بحر إيجه وشرق المتوسط حيث تشعر اليونان بأنها مهددة جدياً من قبل تركيا وقد بادرت إلى الاستعداد على صعيد استراتيجيتها الدفاعية القومية.

غير أن الاحتياطات العسكرية لا تتخذ الآن في الدول الأوروبية، عموماً، ضد مخاطر أمنية محددة تحديداً جيداً وواضحاً. فالجدل الدائر حول إصلاح الناتو والآراء المطروحة في بعض الدول الأوروبية في أثناء المناقشات المحتملة بشأن إعادة البناء على المستوى العسكري يعززان الانطباع بأن السياسة الأمنية العسكرية المعاصرة ليست قائمة على أي دفاع وطني تقليدي، بل متركزة أكثر بكثير على تدخل مدعوم عسكرياً في صراعات خارج منطقة الناتو قد تكون منطقية، بهذا الشكل أو ذاك، على إمكانية التأثير في أمن أوروبا.

أضف إلى ذلك أن مفهوم الأمن قد اتسع وبات يشمل جملة متباينة من المخاطر التي قد تكون قادرة على نسف الاستقرار في الدول والمجتمعات الأوروبية. ثمة قائمة لمثل هذه المخاطر، متمتعة بالموافقة المشتركة من جانب جميع البلدان السبعة والعشرين لاتحاد أوروبا الغربية، تتضمن الصراعات المسلحة ذات الطابع المحدود الناجمة عن نزاعات حدودية أو صراعات عرقية (إثنية) مستعصية على التسوية؛ خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، خصوصاً في الشرق الأوسط وجنوب آسيا؛ والإرهاب الدولي مع الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية السائبة؛ وجملة المخاطر البيئية المنبثقة إما من المشروعات الصناعية الحديثة، أو من نقل المواد الخطرة، أو التدمير البيئي ذي العلاقة بالنشاط العسكري. ويمكن للمرء، من

منظور يأخذ المستقبل في اعتباره، أن يضيف «حرب المعلومات» إلى هذه القائمة⁽⁶⁾.

تتجلى هذه المخاطر الأمنية في الصراع العنيف الدائر في يوغسلافيا السابقة وما تمخض عنه من موجات لجوء قسرية كبيرة متدفقة نحو دول أوروبية أخرى. فتعرض النظام العام للوهن أو حتى للانهايار الكامل أحياناً يشجع على انتشار شبكات الجريمة المنظمة التي تستمد نسغ حياتها من الهجرة غير المشروعة والاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة. تواجه دول جنوب أوروبا هجرة غير مشروعة منفلتة آتية من جنوب البحر الأبيض المتوسط. وجنباً إلى جنب مع الخوف من الأعداد المتزايدة للجماعات الأصولية الإسلامية العنيفة، كانت هذه الهجرة أحد الأسباب الهامة الكامنة وراء تزايد حدة الوعي السياسي لجنوب البحر الأبيض المتوسط لدى الناتو واتحاد أوروبا الغربية⁽⁷⁾. تحظى دول معينة في الشرق الأوسط الكبير باهتمام خاص لدى الأوروبيين بسبب قدرتها المؤكدة، أو المفترضة، على حيازة أو تطوير أسلحة الدمار الشامل ووسائل الإيصال التي تستطيع أن تشكل تهديداً لبعض أجزاء أوروبا الجنوبية. يرد ذكر كل من إيران والعراق وليبيا بشكل خاص⁽⁸⁾.

ثمة سمة خاصة تميز العديد من هذه المخاطر الأمنية، ألا وهي أنها ذات طابع غير عسكري، أو عسكري - مدني مختلط. وبالتالي، فإن وسائل عسكرية، أو تهديدات باستخدام القوة العسكرية، كثيراً ما يجري توظيفها في سبيل تحقيق أهداف سياسية، كما حدث لدى السعي لإجبار صدام حسين على الالتزام بقرارات الأمم المتحدة، أو عند إغواء سلوبودان ميلوسوفيتش ودفعه نحو تغيير سياسته تجاه كوسوفا. وهناك استخدام متنام آخر للوسائل العسكرية في أوروبا وحولها، ألا وهو مجال عمليات حفظ السلام وفرضه بعد التوصل إلى تسوية (مؤقتة عادة) صراع حاد عبر عمليات سياسية مدعومة عسكرياً أحياناً. وهذا كله يتميز بقدر أقل من الرسالة الواضحة، على صعيد استخدام

القوة العسكرية، بالمقارنة مع الوضع خلال حقبة المجابهة الاستراتيجية بين الكتلتين. وبالتالي، فإن ما هو مطلوب من تشكيلات القوة في الجيوش الأوروبية، من المفاهيم العملية، بل وحتى من الاستراتيجيات بات متغيراً وفقاً لما حصل.

ثمة سمة أخرى تميز هذه المخاطر الأمنية الجديدة، ألا وهي طبيعتها العابرة للحدود القومية. إنها شديدة النزوع إلى اختراق الحدود القومية والانتشار، أو سهولة التفشي والاندلاق من منابعها، مما يدعو الحكومات الأوروبية إلى الاقتناع الراسخ بأن أفضل سبل مواجهة هذه التحديات، هي الجهود القائمة على التعاون الدولي التي لا بد من الاضطلاع بها وتنظيمها من قبل مؤسسات مشتركة متخصصة في مجال السياسة الأمنية. أما التدابير الأخرى، الخاصة بالحيلولة دون اندلاع الصراعات عن طريق اعتماد سياسات فعّالة، إضافة إلى المبادرات العسكرية الشبيهة بعمليات حفظ السلام وفرضه، فتتدرج من معاهدات حظر الانتشار إلى المواثيق الدولية الخاصة بحماية البيئة، مروراً بأنظمة الرقابة على التصدير.

لجعل هذه النظم فعّالة، لا بد من وجود مشاركين ذوي عقليات تعاونية، وأفضل أسلوب لضمان ذلك، بنظر الأوروبيين، هو وجود أنظمة سياسية مستقرة منفتحة على العالم الخارجي. وعملية تعزيز مثل هذه الأنظمة والحفاظ عليها لا تلبث أن تصبح عنصراً مهماً من عناصر السياسة الأمنية الحديثة. ذلك هو المنظور الذي يستمد منه الاتحاد والمجلس الأوروبيان معناهما الخاص الذي يضفيانه على السياسة الأمنية الأوروبية الحديثة. وذلك أيضاً هو المنظور الذي يجعل تقوية الأنظمة الديمقراطية والازدهار الاقتصادي في المناطق المحيطة بأوروبا أمراً ضرورياً. فكلما كانت أسرة الديمقراطيات الناجحة والمستقرة في أوروبا وحولها أكبر، كانت المحاولات الأوروبية المنصبة على التصدي للتحديات الأمنية أسهل وأكثر فعالية.

ذلك هو الدليل الأساسي الذي يبرّر الاندفاع نحو بناء صرح أوروبا الأمني الجديد القائم على شبكة من المؤسسات المتكاملة وظيفياً والمتداخلة فيما بينها مثل الناتو، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمجلس الأوروبي. ومنه أيضاً تنبع المساعي الرامية إلى خلق شبكة تعاونية مع الدول المجاورة شرقاً وجنوباً لأوروبا.

فمبررات إيجاد الشراكة اليورو - متوسطة في إطار ما يعرف باسم عملية برشلونة، فضلاً عن اتفاقيات الاتحاد الأوروبي للشراكة والتعاون مع روسيا وغيرها من أعضاء رابطة الدول المستقلة تكمن في اعتبارات السياسة الأمنية، مثلها مثل المشروعات ذات الصلة العسكرية الغالبة المعتمدة في إطار برنامج الناتو المعروف باسم الشراكة من أجل السلام⁽⁹⁾.

لا يتقاطع برنامج السياسة الأمنية لدى تركيا مع هذا البرنامج الأوروبي الرئيسي إلا بصورة جزئية. تتقاسم أنقرة عموماً الموقف الأوروبي على صعيد السياسة الأمنية، كما يمكن أن نستخلص من موافقتها غير المشروطة على وثيقة وحدة أوروبا الغربية الخاصة بالأمن الأوروبي. ويتعذر وجود أي شك في أن المخاطر الأمنية الجديدة تؤثر أيضاً على تركيا وأن هذا البلد مهم في عملية التصدي لتلك المخاطر.

تشارك تركيا بصورة مباشرة، على الصعيدين العسكري والسياسي، في جهود حفظ السلام المبذولة في كل من يوغسلافيا السابقة وما وراء القفقاس. وهي مشاركة أيضاً في الفعاليات الأوروبية المنصبة على مكافحة الاتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية. تمر إحدى الطرق الدولية الرئيسة لتجارة المخدرات عبر أقاليمها الشرقية إلى أوروبا، وبالتالي، فإن السلطات التركية تضطلع بدور حاسم في الجهود المبذولة لوقف هذه التجارة⁽¹⁰⁾. أما الهجرة غير المشروعة الآتية من الشرق الأوسط وجنوب آسيا فغالباً ما تتبع طرقاً بحرية منطلقة من موانئ تركيا ومنتهاية في اليونان أو إيطاليا. ما لبث التدفق المتنامي

لأفواج المهاجرين الأكراد الآتية من شمال العراق إلى إيطاليا أن تمخض عن شجار سياسي حاد بين روما وأنقرة أوائل سنة 1998⁽¹¹⁾.

حتى الحيلولة دون الدمار البيئي سرعان ما أصبح أحد عناصر سياسة تركيا الأمنية، إذ بات تجنّب حدوث كارثة إنسانية وبيئية في إستانبول الكبرى حُجّة قوية تمكّن أنقرة من الإصرار على خيار جلب النفط القزويني إلى أسواق العالم عبر خط أنابيب باكو - جيحان. وهذه مسألة خاضعة، بالطبع، للمصالح الاستراتيجية التركية والأمريكية التي تتجاوز حدود اقتصاد النفط كثيراً^{(12)(*)}.

هناك خطر أمني آخر هو الإرهاب الدولي يمارس تأثيره على تركيا وعلى علاقاتها مع شركائها المتحالفين معها بطريقة خاصة. فبنظر أكثرية الأتراك يشكّل حزب عمال كردستان أحد أخطر التنظيمات الإرهابية في العالم، وهو يعتزم تمزيق وحدة البلاد الإقليمية. فالشارع التركي، ومعه القيادات السياسية، يشعر بسخط استثنائي إزاء أسلوب حلفاء أوروبيين رئيسيين في التعامل مع حزب عمال كردستان (PKK). فالدعم الغربي لسياسة تركيا القائمة على شن حرب لا هوادة فيها ضد الإرهابيين في تركيا وعبر الحدود مع العراق، اعتُبر شديد الضلالة ومراوفاً. أما تصريحات الناتو الرسمية المتكررة حول الاستعداد لمكافحة الإرهاب الدولي، فتبدو كلاماً فارغاً حين نعلم أن إرهاب حزب عمال كردستان يلقي قدراً ذا شأن من الدعم.

ظلّت الإدانات الأوروبية الشعبية، بل وحتى الرسمية أحياناً، لانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة التي رافقت التحركات العسكرية التركية في الأقاليم الجنوبية - الشرقية، أو الانتقادات الأوروبية الموجهة إلى قيام الجيش باجتياح شمال العراق بوصفه انتهاكاً لسيادة العراق الوطنية، تدفع الشارع التركي إلى

الاعتقاد بأن الأوروبيين ليسوا مستعدين للتعبير عن أي تضامن تحالفي عملي حين تكون حماية الأمن القومي التركي أمراً ضرورياً⁽¹³⁾. فأعمال معينة مثل الموقف المتكرر للمساعدات الدفاعية الألمانية رداً على التدابير العسكرية التركية على صعيد محاربة الإرهاب الكردي تم إيرادها دليلاً على موقف أوروبا. أما شجار تركيا الشعبي والدبلوماسي مع إيطاليا حول تسليم زعيم حزب عمال كردستان المعتقل عبد الله أوج آلان، فيعتبر مؤشراً آخرًا يؤكد غياب التضامن إن لم يكن يشي بتعاطف خفي مع أعداء تركيا⁽¹⁴⁾. ولم يحمل الموقف المتصف بقدر أكبر من التعاطف الذي اتخذته إدارة كلينتون إلا القليل من العزاء بالنسبة إلى أنقرة، لأنه كشف أيضاً عن وجود شرخ عميق بين الحلفاء الأمريكيين والأوروبيين داخل الناتو فيما يخص رسم السياسات التحالفية إزاء تركيا.

هناك ما يدعو للاعتقاد بأن الروابط مع الغرب التي ترتبت على عضوية تركيا في الناتو مع غيرها من العلاقات المؤسسية الأخرى مع أوروبا، أدت إلى تقليص الانتقادات الغربية للتحرك العسكري ضد الإرهاب الكردي، واختزلها إلى أشكال من الإدانة اللفظية الكلامية أكثر الأحيان، مع بعض ردود الأفعال السياسية الثانوية ذات الصلة الرمزية الغالبة. ثمّة، آخر المطاف، فرق كبير بين ردود أفعال الغرب على نشاطات تركيا ضد الانفصاليين الأكراد من جهة، وبين ردود الأفعال على ما فعله نظام ميلوسوفيتش الصربي لسحق ما اعتبره حركة انفاصلية ألبانية - كوسوفية تعتمد أساليب العنف، عازمة على نفس وحدة أراضي الجزء الصربي من جمهورية يوغسلافيا الاتحادية. أما الفرق بين ما يُعتبر نفاقاً سياسياً وما يُنظر إليه بوصفه سلوكاً سياسياً مميزاً، فيبدو أحياناً ضئيلاً جداً ومتوقفاً، إلى حد كبير، على نوعية أصدقاء البلد وحلفائه.

بسبب الإرهاب الكردي لا تشارك تركيا بوضوح أوروبا شعورها العام بالتححرر من التهديدات المباشرة لأمنها القومي. فتركيا ما زالت تعاني من وضع

أمني معقد، على الرغم من أن تطور الأحوال كان في الغالب متأثراً بسياساتها الخاصة. صحيح أن خطر حدوث مجابهة عسكرية بين الكتلتين قد زال، بطبيعة الحال، ولكن مخاطر أمنية مباشرة أخرى ما لبثت أن برزت إلى الوجود، أو مخاطر موجودة باتت أكثر حدة⁽¹⁵⁾.

على الرغم من أنها لم تعد خصماً منهجياً، فإن روسيا تفوق أي بلد أوروبي آخر على صعيد إثارة المخاوف الأمنية لدى تركيا. صحيح أنه لم يعد ثمة أي تهديد عسكري روسي؛ وصحيح أيضاً أن روسيا أصبحت سوقاً ذات شأن للمنتجات التركية وسوقاً ذات شأن أكبر بالنسبة إلى شركات الإنشاءات التركية؛ وصحيح كذلك أن تركيا تعتمد، بشكل كبير، على روسيا في الكميات المتزايدة التي تستوردها من الغاز الطبيعي؛ غير أن تورط روسيا المتواصل في مسلسل النزاعات والصراعات العنيفة الناشئة في القفقاس وما وراء القفقاس، يُنذر باحتمال حدوث صراعات روسية - تركية نظراً للروابط التي تشد تركيا إلى العديد من بلدان المنطقة⁽¹⁶⁾. وتاريخ الانتفاضة الشيشانية أواخر سنة 1994م، شاهد على أن مثل هذا الاحتمال وارد⁽¹⁷⁾. وكذلك، فإن القوات الروسية ما زالت منتشرة على امتداد حدود تركيا مع كل من جورجيا وأرمينيا. يراود تركيا قلقٌ خاص حول ما تعتبره موقفاً روسياً أحادي الجانب من الصراع على ناغورنو قره باغ، هذا الصراع الذي ينطوي على تبعات ومضاعفات سياسية وأمنية مهمة بالنسبة إلى تركيا، نظراً لعلاقاتها المتوترة مع أرمينيا من جهة، وعلاقاتها الودية المعززة عرقياً (إثنيّاً) مع أذربيجان من الجهة المقابلة⁽¹⁸⁾. ومما زاد من قلق أنقرة أن روسيا نجحت في تحقيق نوع من التعديل لأنظمة معاهدة القوات التقليدية في أوروبا (CFE) الخاصة بحجم الوحدات والتجهيزات العسكرية في أقاليم الأطراف⁽¹⁹⁾. ولم يؤدِّ الاتفاق الذي تم التوصل إليه، في مختلف المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف، بين أنقرة وموسكو وواشنطن، في إطار منظمة الأمن

والتعاون في أوروبا (OSCE)، التي حاولت الاهتداء إلى قواعد لضبط القوات الروسية في الجناح الجنوبي من معاهدة القوات التقليدية في أوروبا (CFE)، والتي أخذت المخاوف التركية بعين الاعتبار، إلّا إلى قَدْر سطحي من تخفيف هذه المخاوف^{(20)(*)}.

ثمة أيضاً تنافس تركي - روسي حول تحديد خريطة خطوط أنابيب النفط والغاز في حوض بحر قزوين وتركمانستان. ومسألة رسم الخريطة هذه تنطوي على أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة إلى تطور المنطقة، فضلاً عن كونها مرتبطة بالوضع غير المستقر في منطقة البحر الأسود، وما إذا كانت المضائق التركية ستكون مفتوحة أمام مرور الكميات المتوقعة من النفط إذا ما صَبَّتْ خطوط الأنابيب حمولتها في ميناء نوفو - راسيسك الروسي.

تبقى مشكلة مسار خطوط الأنابيب، التي لم تجد لها حلاً، عبئاً ينجص علاقات التعاون مع روسيا، تلك العلاقات التي أُقيمت في إطار مشروع البحر الأسود للتعاون الاقتصادي. أضف إلى ذلك أن من الممكن، مع مرور الزمن، جر تركيا إلى صراع روسي - أوكراني، ينشأ حول السيادة على القواعد البحرية الروسية في شبه جزيرة القرم. فالقضية لم تُحل، حتى الآن، إلّا بصورة سطحية عبر أشكال من الاتفاق بين كييف وموسكو. ولتركيا ارتباط غير مباشر بالتطورات الجارية في القرم عبر علاقات القرابة (الإثنية) مع تتر القرم، الذين يناضلون في سبيل الحصول على قَدْر أكبر من الاستقلال عن

(*) أعلن نائب رئيس الأركان العامة التركية، الجنرال تشيفيك بير، في شهر شباط/فبراير سنة 1998م، ما يلي: «في إطار مفاوضات القوات التقليدية في أوروبا (CFE)، ثمة ضوء أخضر أمام خصوم سابقين لنشر مزيد من القوات في القفقاس مقابل تنازلات معينة في أوروبا الوسطى، مما يضاعف من المخاطر التي تواجهها تركيا، فضلاً عن إيقاع الدول المستقلة حديثاً معرضة للضغط». (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

أوكرانيا⁽²¹⁾. من شأن أية نزاعات روسية - أوكرانية متجددة، حول القواعد، أن تحفز على حدوث اضطرابات بين السكان الروس في شبه الجزيرة وقد تنتشر إلى أوساط تتر القرم، الذين سيحاولون استغلال الوضع غير المستقر في سبيل خدمة قضيتهم. وفي مثل هذه الظروف، سيتعين على أنقرة أن تقاوم ضغوطاً داخلية تطالب بمساعدة «أبناء العمومة» التتر، وهو مطلب من شأنه، إذا ما تمت تلبيته، أن يلحق أضراراً كبيرة بالعلاقات مع كل من أوكرانيا وروسيا، كليهما.

ما لبث رفض موسكو لإلغاء صفقة صواريخ (إس - 300) مع قبرص، هذه الصفقة التي اعتبرت حركة شديدة النسف للاستقرار في منطقة شرق المتوسط وبحر إيجه الموبوءة بالتوتر، أن ضاعفت من قلق تركيا حول أهداف روسيا السياسية في المنطقة⁽²²⁾. وحين نتذكر أن هناك أسباباً وجيهة تدعو أنقرة إلى الاعتقاد بوجود نوع من الدعم الروسي لحزب عمال كردستان، يتضح أن كثيرين في الأوساط الأمنية بتركيا ينظرون إلى التحركات الروسية في المناطق المجاورة لتركيا نظرة مفعمة بقدر استثنائي من الريبة والشك. ثمة قناعة واسعة الانتشار تقول إن موسكو ما زالت راغبة في نسف استقرار تركيا الداخلي، وفي زعزعة أمنها الخارجي. يمكن وصف العلاقات التركية - الروسية بأنها «نوع من السلام البارد»⁽²³⁾.

يتعين على المرء أن يأخذ جملة هذه المشكلات بعين الاعتبار إذا أراد فهم مخاوف تركيا من توسيع الناتو ومن إقامة علاقة خاصة بين روسيا وهذا الحلف. من المؤكد أن أنقرة ليست راغبة في خلق توترات دائمة في العلاقات الغربية الروسية، توترات قد تنتقل بالعدوى إلى العلاقات الروسية - التركية، غير أنها شديدة الحرص على معارضة تقديم أي تنازلات غربية إلى روسيا، قد تفضي إلى إعطاء روسيا مجالاً أوسع للمناورة في بلدان رابطة الدول المستقلة، وخصوصاً في القفقاس⁽²⁴⁾.

لا يقتصر الفرق بين سياسة تركيا الأمنية وسياسات أكثرية شركائها وحلفائها الأوروبيين على تميّز وضع أنقرة على صعيد العلاقة مع روسيا. وقد سبق لنا أن تناولنا جملة المشكلات ذات الخطورة الموازية على الحدود الجنوبية لتركيا^{(25)(*)}. فالاضطرابات الكردية وتبعاتها الإقليمية تثير مخاوف أمنية. ما لبث موقف تركيا المتشدّد، مع ما ترتب عليه من سلوك، مع الدول المجاورة، فيما يخص التهديد الكردي، أن أثار غضب كل من بغداد ودمشق، ويشكّل عبئاً على العلاقات الثنائية في المستقبل. من شأن حتى تعرض حزب عمال كردستان للانحلال أخيراً جراح نجاح السلطات التركية في اعتقال عبد الله أوج آلان، أن لا يعني، بالضرورة، انتهاء مشكلة تركيا مع الأكراد، ومع أشكال تدخل الدول المجاورة، ولا سيما إذا بقي موقفها المتصلّب من استغلال المياه على حاله. فالعلاقات الثنائية المعقدة المثقلة بأسباب التوتر والتأزم بين أنقرة وبغداد أو دمشق سوف تظل، حسب أقوى الاحتمالات، تمنح القيادة التركية وفترة من أسباب القلق الأمني.

تبدو هذه المخاطر الأمنية الخاصة المتفاعلة في الشرق الأوسط كما لو كانت موجودة خارج نطاق السياسة الأمنية الأوروبية، على الرغم من استحالة تغافل الأوروبيين الكامل عن مضاعفاتها، نظراً لحرصهم الأمني على بقاء المحيط القريب مستقراً. لا بدّ للسياسة التركية الشرق أوسطية من أن تبقى عنصراً من عناصر الاهتمام الأوروبي والتخطيط السياسي الإجمالي.

أما المشكلة الأخرى في السياسة الأمنية التركية التي تنطوي على قدر أكبر من الأهمية المباشرة بالنسبة إلى الدول الأوروبية الأخرى، فهي مشكلة التوترات المتصلة مع اليونان وحول قبرص^{(26)(**)}. فيما مضى كانت اليونان

(*) انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب.

(**) انظر الفصل العاشر من هذا الكتاب.

وتركيا، كالتاهما، تبادران إلى احتواء هذه الأزمات، عبر أشكال ضبط النفس المتبادلة الصادرة، في المقام الأول، عن عضويتها في الناتو، وتحت التأثير المباشر للحلف، وخصوصاً الولايات المتحدة. غير أن الآلية الداخلية لعمل الناتو كثيراً ما تعرّضت للإعاقة والتعطيل جراء الصراع اليوناني - التركي.

يؤدّي هذا الصراع أيضاً إلى إثارة الشكوك حول الفرضية التي تقول بأن التصور الذاتي للحلف على أنه تنظيم يهدف إلى ضمان الأمن الجماعي لسائر الأعضاء من خلال دفاع مشترك وقيم سياسية مشتركة ينطبق حقاً على منطقة الناتو كلها أم هو مقتصر على النواة الأطلسية وحدها⁽²⁷⁾. من غير الممكن اعتبار الأعضاء الذين يهدّد بعضهم بعضهم الآخر بأعمال عسكرية أمثلة نموذجية لأي دفاع مشترك أو قيم مشتركة. من المؤكّد أن غياب التهديد المشترك للناتو زاد هو الآخر من تدهور الانسجام والتناغم المهزوزين أساساً في جناحه الجنوبي - الشرقي. ومع ذلك، فإن عضوية الناتو بالنسبة إلى الخصمين، كليهما، مع ما ينطوي عليه تشكيل جزء من منظومة غربية أشمل من معنى سياسي عام، ما زالت تشكّل، على ما يبدو، عتبة في الصراع الثنائي ليست أنقرة ولا أثينا مستعدة لأن تنتهكها أو تتجاوزها.

ما لبثت المشكلة أن اكتسبت بُعداً أمنياً أوروبياً خاصاً مع إطلاق مفاوضات القبول في الاتحاد الأوروبي مع قبرص. فمثل هذا التحرك أفضى إلى زيادة عمق الهوة الفاصلة بين طائفتي سكان الجزيرة ويات مرشحاً لأن يتمخض عن صدع دائم في علاقات تركيا مع باقي أوروبا إذا لم يتم التوصل إلى حل قبل أن تصبح عضوية الاتحاد الأوروبي نافذة. توفر الخلافات حول قبرص إمكانية إلحاق أضرار جديّة بالجهود المبذولة في سبيل إيجاد صرح متين للأمن الأوروبي. فآية زيادة في الأزمات اليونانية - التركية في الجزيرة مع ما تنطوي عليها من إمكانية التحوّل إلى أعمال عسكرية، من شأنها، بصورة شبه آلية، أن تنتشر وتنقلب إلى مجابهة عسكرية يونانية - تركية عامة. ولا بد لذلك من أن

يؤثر على مجمل القطاع الجنوبي - الشرقي من أوروبا، جنباً إلى جنب مع منطقة شرق المتوسط، مفضياً إلى نوع من التفكك والانحلال الكلّي للحلف في هذه البقعة، الأمر الذي كان لا بد لحصوله، بدوره، من أن ينطوي، حسب أقوى الاحتمالات، على عواقب خطيرة فيما يخص التطورات الجارية في دائرة الشرق الأوسط الكبرى⁽²⁸⁾.

على الرغم من أن الزعم، الذي يكثر ترديده، حول كون وضع تركيا الأمني كابوساً ليس إلّا، زعماً يقوم على قنر هائل من المبالغة، فإن المرء لا يستطيع أن ينفي حقيقة أن للبلد وضعاً أمنياً خاصاً في السياق الأوروبي للتحالف. فأنقرة تواجه مخاطر أمنية محدّدة، بقدر أكبر من الدقة، أكثر مما تواجهها حليفاتها الأوروبيات، مما يلزم الدولة الأوروبية بالسعي إلى إطلاق مبادرات مختلفة على صعيد السياسة الأمنية، كما يثير التساؤلات حول مساهمات الحلفاء في تعزيز استقرار تركيا الأمني. غير أن نظرة أنقرة القومية إلى المسائل الأمنية كثيراً ما تؤدي إلى تعقيد قضية التأييد الآتي من الحلفاء، لا سيما الأوروبيين منهم.

تُعاني سياسة تركيا الأمنية من قنر معيّن من الغموض. فعلى صعيد السياق الإقليمي، تميل أنقرة إلى تفضيل سياسة متعدّدة الأطراف قائمة على التفاوض، سياسة تطمح إلى تأمين مصلحتها القومية. الوطنية عبر التعاون مع الحلفاء⁽²⁹⁾. غير أن الدبلوماسية التركية لا تلبث، إذا كانت ثمة أية هواجس أمنية قومية مباشرة، أن تكتسب قنراً معيّنًا من الصلابة والتشدد إضافة إلى صفة أحادية البعد بالنسبة إلى الوسائل. والإصرار الذي لا يعرف معنى المرونة على التمسك بما تعتبره أنقرة موقفاً صائباً ومشروعاً، والمتزاج في الغالب مع تهديدات عسكرية مكشوفة أو مقنّعة، يقدّم صورة (بعبع) إقليمي (قبضاي إقليمي). ومثل هذه الصورة ليست إلّا نتيجة مباشرة للمبدأين اللذين ظلا

يحدّدان فُهم أنقرة لسياسة الأمن القومي: «حماية الوحدة الإقليمية والقومية، والدفاع عن حقوق السيادة والحريات المشروعة»⁽³⁰⁾.

وبسبب هذين المبدئين، نادراً ما تشي سياسة تركيا الأمنية الحديثة بصورة بلد مؤمن بالحل السلمي للنزاعات وبالتعددية الدولية. بل ويمكن اعتبارها، بدلاً من ذلك، بلداً يتبع مبادئ النظرة الواقعية في العلاقات الدولية، بلداً يؤمن بتوازن القوة وبضرورة السعي إلى تحقيق المصالح القومية على حساب دول أخرى عند الضرورة. وفي ظل الظروف الإقليمية الحالية، فإن تركيا تستطيع، وبنجاح، أن تتبع سياسة كهذه لأنها لا تواجه، إذا استثنينا روسيا، أي منافس يتعيّن عليها أن تخاف منه عسكرياً في المحيط القريب.

غير أن سياسة أمن قومي، من هذا الطراز، لا تتناسب قط مع مجمل التطورات الأوروبية الموصوفة بوجود زحمة من المنظمات متعددة القوميات وكثيرة الأبعاد الخاصة بالسياسة الأمنية. فالبنيان الجديد لصرح الأمن الأوروبي يتطلب ضبطاً للنفس وتحفظاً على صعيد السعي لتحقيق المصالح القومية، ويحث البلدان على الانخراط في عمليات التسوية القائمة على المساواة في سبيل تقوية المصلحة المشتركة. ليست هذه النظرة السياسية جديدة، أو غير مألوفة بالنسبة إلى تركيا، لأن هذه هي المبادئ الراسخة التي ظلّت توجه عملية التطور السياسي والمؤسساتي لمنظومة الأمن الغربية على امتداد خمسة عقود من الزمن. ولكن تطبيق هذه المبادئ لا يلبث أن يصبح أكثر صعوبة، على ما يبدو، في بيئة سياسة أمنية فقّدت الوظيفة الضابطة للخصومة الاستراتيجية القديمة بين كتلتين مدججتين بالسلح، ومفصولتين إحداهما عن الأخرى بهوة إيديولوجية عميقة.

تركيا والبنيان المتطور لصرح الأمن الأوروبي

يُسبب وضع تركيا الأمني الخاص وردها عليه جملة من المشكلات لأي صرح أمني جديد في أوروبا. فعلى الرغم من أنها داخلية بعمق في نسيج الصرح

القائم، تشعر تركيا بأنها مهمة ويتم تجاوزها في عملية تشكيل نظام جديد للقارة الأوروبية. وقد قال أحد كبار المسؤولين الأتراك:

مما يدعو للأسف أن المفهوم الاستراتيجي الأوروبي الجديد قائم على إطار ضيق الأفق إلى حد كبير. لقد قرّرت... أوروبا أن الهدف الاستراتيجي الأول للتحالف هو تعزيز أمن أوروبا الوسطى... يكمن الخطأ في الموقف قصير النظر لدى تحديد الحدود الأمنية الجديدة لأوروبا. ثمة إغفال لجملة العناصر الأساسية مثل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، والاستقرار السياسي في إطار مفهوم الأمن... وعن طريق تجاهل المساهمة ذات الأهمية البالغة التي يمكن لتركيا علمانية، ديمقراطية، وحديثة أن تقدمها إلى قضية الأمن والاستقرار الدوليين، فإن الغرب يصر على حرمانها من فرصة اندماجها الكامل بأوروبا⁽³¹⁾.

أضف إلى ذلك، أن أنقرة تبدو غير مهتدية، بَعْدُ، إلى العثور على الطريقة السياسية الأنجح للتأثير على العملية.

بقيت تركيا عضواً مدلاً في الناتو منذ الأيام الأولى لهذا الحلف، الذي سيبقى، كما تشير الدلائل كلها، العمود الفقري للأمن الأوروبي طوال بقاء العلاقة العابرة للأطلسي أقوى عناصر المصالح الأمريكية في أوروبا. تشارك تركيا، ولو على مضض ومن مواقع خلفية، في عملية إعادة صياغة التحالف وتكييفه بما ينسجم مع البيئة الدولية الجديدة. تتخذ تركيا موقفاً متحفظاً من توسيع الناتو، ليس فقط لأن حلفاءها رفضوا، صراحة، الربط الذي اقترحته بين توسيع الناتو من جهة، وتوسيع الاتحاد الأوروبي من الجهة المقابلة، بل ويسبب جملة من الهواجس والمخاوف حول تحديد ماهية علاقات الناتو المستقبلية بروسيا.

وما هو أكثر من ذلك، أن تركيا متأثرة بعملية إعادة البناء الهيكلية لقيادة أوروبا الجنوبية في الناتو وبالقيادة الإقليمية المستقبلية في شرق المتوسط وحوض بحر إيجة. كانت عملية إعادة الهيكلية هذه سبباً للقلق على ضمان

أرمينيا حول ناغورنو قره باغ. وقد سبقت الإشارة إلى الموقف الأوروبي المناقض لموقف تركيا من النزاعات الدائرة حول قبرص وبحر إيجه. لا يمكن لهذا كله إلا أن يقود إلى استنتاج يقول إن توجه أنقرة نحو التحالف ينطوي على توجه، يكاد أن يكون حصرياً، نحو الولايات المتحدة، طوال بقاء واشنطن، كلاماً على الأقل، داعمة لمصالح تركيا في مسائل الأمن القومي الحاسمة.

أما انخراط تركيا بصفوف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تضم خمساً وخمسين دولة من الولايات المتحدة إلى روسيا، فنجدته أقل انسحاقاً تحت وطأة مثل تلك المسائل المعقدة والصعبة، من عضوية الناتو. ففي هذه المنظمة (OSCE) تتمتع تركيا بالعضوية الكاملة وتشارك بنشاط في فعاليات معينة مثل عمليات حفظ السلام في ناغارنو قره باغ، أو مفاوضات فيينا، حول تعديل معاهدة تقليص القوات التقليدية في أوروبا.

غير أن تركيا تواجه بعض المشكلات مع نشاطات تحديد معايير المنظمة وبناء قواعدها، فيما يخص حماية حقوق الإنسان والأقليات، في المنظومة الأوروبية السياسية والأمنية. وقد نجحت، بالتعاون مع دول أوروبية أخرى، في الحيلولة دون صدور بعض النتائج الأبعد أثراً عن مؤتمري منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كل من كوبنهاغن وموسكو. ولكن ما لا يحتمل أي شك هو أن أنقرة مستعدة لدعم مهمات المنظمة وجهودها الرامية إلى استعادة الاستقرار والأمن، وأنظمة القانون والديمقراطية الناجحة في يوغسلافيا السابقة، أو في ألبانيا.

لعل المشكلات الأهم التي تنطوي عليها، من منظور أنقرة، عملية المشاركة في الصرح الأمني المتطور لأوروبا هي تلك التي تبرزها العلاقة غير الواضحة مع إطار السياسة الأمنية الناشئ والمتطور حول الاتحاد الأوروبي بعد إصلاحه وتوسيعه. ينطوي اتحاد أوروبا الغربية والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) التابعة للاتحاد الأوروبي على أهمية خاصة⁽³⁴⁾.

المشاركة في بنية الناتو القيادية الجديدة، لدى القيادة التركية، لبعض الوقت⁽³²⁾. ومع ذلك، فإن أنقرة مستعدة، دون أي تحفظات، للمشاركة في مهمات التحالف خارج نطاق الدفاع الجماعي، كما يتضح من مشاركتها في جميع عمليات ونشاطات الناتو في يوغسلافيا ما بعد الحرب ومن انخراطها الفعال في عملية جعل برنامج الشراكة من أجل السلام برنامجاً ناجحاً في الدول المستقلة حديثاً بآسيا الوسطى. ولعل خير دليل على الانخراط التركي هو مركز برنامج الشراكة من أجل السلام المفتّح حديثاً في أنقرة.

ومع ذلك، فإنه يتعيّن علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كانت تركيا مستعدة، وإلى أي مدى، لتأييد استراتيجية ناتوية تدخلية أعم تحت قيادة أمريكية. فكما يمكن أن نستخلص من ردود فعلها المراوغة على المحاولات الأمريكية الأخيرة الرامية إلى تلقين صدام حسين درساً، قد تكون هناك عقبات جدية أمام مشاركتها في أية مبادرات يُقدّم عليها الحلف في الشرق الأوسط، خصوصاً حين تكون قائمة على الإطار المعتمد من قبل أطراف مهتمة وراغبة، إطار يغدو، على ما يبدو، بصورة متزايدة، النمط العملياتي لنشاطات التحالف العسكرية التي تبقى، في جميع الأحوال، مدعومة بقرارات سياسية مشتركة متخذة من قبل المجلس الأطلسي للناتو.

مع أن مساهمة تركيا في عملية إصلاح التحالف الأطلسي واضحة إلى حد مقبول، فإن مساهمة الناتو في تبديد هواجس تركيا على صعيد السياسة الأمنية أقل وضوحاً. فلدى النظر إلى برنامج أنقرة الأمني الواسع والمعتد، «لا يسهل المرء إلا أن يتساءل عن مدى مشاركة شركائها الأوروبيين في الإحساس بمخاوفها الأمنية. أين تقع عتبة مصالح أوروبا الحيوية؟»⁽³³⁾. لا تنبئ المشاحنات التركية - الأوروبية المتواصلة بعناد حول الهواجس الأمنية والاضطرابات الكردية وتحدي الإسلام السياسي، بأي خير فيما يخص التعاون في قضايا معينة مثل توزيع المياه في حوضي الفرات ودجلة، أو الخلافات مع

أوائل عقد التسعينيات بدا اتحاد أوروبا الغربية موشكاً على أن يصبح أكثر أهمية في مجال السياسة الأمنية الأوروبية، جراء إقدام الاتحاد الأوروبي على اتخاذ قرار يقضي بتبني المنظمة، بوصفها نواة تطلعاته على صعيد سياسته الخاصة في مجالات الأمن والدفاع عن طريق تحويل عضوية اتحاد أوروبا الغربية (WEU)، إلى أحد شروط عضوية الاتحاد الأوروبي⁽³⁵⁾. غير أن التطورات سارت في اتجاه مختلف بعض الشيء، بعد سلسلة الأزمات التي تفاقمت في يوغسلافيا السابقة، وما أعقبها من خيبة أمل بشأن سياسة أوروبا الأمنية الحقيقية وقدراتها الدفاعية الفعلية. جاءت الأحداث لتؤكد أهمية أمريكا وضرورة مساهمة الناتو في شؤون أوروبا الأمنية. ومع قرارات اجتماع مجلس شمال الأطلسي ببرلين في حزيران/يونيو سنة 1996م، لتشكيل قوات مهمات مشتركة (CJTF's) وإقرار الهوية الأوروبية للأمن والدفاع في إطار الناتو، تضاءلت أهمية دور اتحاد أوروبا الغربية (WEU) في الشؤون الأمنية الأوروبية كما تراجع احتمال اندماجه اللاحق بالاتحاد الأوروبي⁽³⁶⁾.

وانطلاقاً أيضاً من قَدْر معيّن من الحرص الأمريكي على وجود سياسة أمنية أوروبية معززة، تقرر تحويل اتحاد أوروبا الغربية إلى ركيزة الناتو الأوروبية وربطه أيضاً بالاتحاد الأوروبي، وصولاً إلى إيجاد مثلث مؤسساتي للسياسة الأمنية في أوروبا. غير أن قضايا مهمة معينة بقيت دون حل، خصوصاً قضية مضمون العلاقة بين اتحاد أوروبا الغربية (WEU) والاتحاد الأوروبي (EU) حسب ما جاء في معاهدة (ماستريخت) وتأكد لاحقاً بمعاهدة (أمستردام).

وعلى أية حال، فإن اتحاد أوروبا الغربية شهد منذ أواسط التسعينيات نمواً لافتاً للنظر على الصعيدين المؤسساتي والتنظيمي. زاد عدد الأعضاء إلى عشرة بعد ضم اليونان. وجميع أعضاء اتحاد أوروبا الغربية هم أعضاء في كل من الاتحاد الأوروبي والناتو أيضاً. أضف إلى ذلك أن مجموعة «الأعضاء المرشحين» الستة هذه: (إيسلندا، النرويج، تركيا، جمهورية التشيك، بولونيا،

تركيا في منظومة الأمن الغربية: مصدر قوة أم مكنم ضعف؟ 365

وهنغاريا) هم أعضاء في الناتو ولكنهم ليسوا أعضاء في الاتحاد الأوروبي . وبهذا التمييز، فإن الاتحاد الأوروبي كرر، كما ترى أنقرة، «الخطيئة التاريخية المتمثلة بتفضيل اليونان على تركيا... وفي مجال الأمن والدفاع الأكثر حساسية هذه المرة»⁽³⁷⁾.

أضف إلى ذلك، ثمة خمسة «مراقبين» أعضاء في الاتحاد الأوروبي ولكنهم فضلوا، لأسباب سياسية، أن لا يكونوا أعضاء كاملي العضوية في اتحاد أوروبا الغربية: النمسا، الدنمارك، فنلندا، إيرلندا، والسويد. ونتيجة للانفتاح العام على الشرق، فتح اتحاد أوروبا الغربية باب الزمالة أمام فريق أوروبي شرقي مؤلف من عشرة «شركاء مرشحين» في سنة 1994م: (بلغاريا، جمهورية التشيك، أستونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، بولونيا، رومانيا، سلوفاكيا، وسلوفينا، منذ سنة 1996م). وقد تم نقل التشيك، والبولونيين، والهنغاريين إلى وضعية الأعضاء المرشحين بعد حصولهم على عضوية الناتو. إن كثرة عدد الأعضاء في اتحاد أوروبا الغربية تجعل هذه المنظمة المنبر الوحيد القادر على تمكين جُل الدول الأوروبية، ذات الهواجس الأمنية المشتركة، من الاجتماع ومن مناقشة هذه القضايا دون حضور أي من الولايات المتحدة أو روسيا.

جرى استكمال النمو الخارجي بتنوع تنظيمي داخلي، وبمضمون أقوى على الصعيدين السياسي والعملياتي. أما الهدف الأصلي المتمثل بتقديم مساعدة دفاعية جماعية إلزامية إلى الأعضاء فقد جرى استكمال ذلك بما عرف باسم مهمات بطرسبرغ في حزيران/يونيو سنة 1992م. وهي تتضمن مهمات الإنقاذ الإنسانية وحفظ السلام والواجبات القتالية في إدارة الأزمات، بما فيها تعزيز السلام حيثما يعتبر الأمن الأوروبي معرضاً للخطر. ذلك هو الإطار الذي يجب استخدام قوات المهمات المشتركة التابعة للناتو فيه أكثر الأحيان.

غير أن القُدرات السياسية والعملياتية الزائدة زيادة ملحوظة لاتحاد أوروبا الغربية لم تفد في تحريره من نقاط ضعفه الرئيسية، إذ بقيت عاجزة عن تشكيل

منظمة مستقلة للسياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية تحل محل الاعتماد القوي على الموجودات العسكرية الأمريكية للقيام بعمليات كبيرة، ولا سيما خارج أوروبا. وبالتالي، فإن مساهمة اتحاد أوروبا الغربية في شؤون أوروبا الأمنية ستبقى محدودة إلى زمن بعيد، حتى إذا كانت الدول الأعضاء مستعدة لتحمل الأعباء المالية والسياسية الضرورية اللازمة للتغلب على النواقص الموجود، وهي تبدو غير مستعدة لذلك.

إذن، هناك أسباب كثيرة تدعو للاعتقاد بأن السياسة الأمنية الأوروبية، لن تتحول إلى فعل حقيقي، دون إشراك الولايات المتحدة إلى أوقات متقدمة من القرن الحادي والعشرين. ومن شأن ذلك أن يعني أن الناتو سيبقى، عموماً، المنظمة التي تتخذ القرارات السياسية والعملياتية المهمة، المتعلقة بهوموم أوروبا الأمنية^{(38)(*)}. وما الحرب في كوسوفا وحولها، إلا تأكيداً صريحاً لصحة هذه الفرضية.

تتمتع تركيا بوضعية العضو المرشح في اتحاد أوروبا الغربية، وتُمنع حتى الآن، من أن تصبح عضواً كاملاً، بسبب عدم عضويتها في الاتحاد الأوروبي^{(39)(**)}. غير أنها تتمتع، بوصفها عضواً مرشحاً، بجميع إمكانيات

(*) تشكّل قصة «قوة الإنفاذ» التي شكّلت في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1998م، لاحتمال القيام بإنفاذ مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بكوسوفا، مثلاً صارخاً. فعلى الرغم من أنها امتدحت في البداية بوصفها القوة والمهمة العسكرية «الأوروبية الوحيدة» في سياق إدارة صراع عنيف محتدم في أوروبا، لم يكن إيجادها إلا نتيجة واضحة من نتائج دبلوماسية أمريكية متشددة مع ميلوسوفيتش، ومحصلة سلسلة طويلة من المناقشات والقرارات التي جرت حصراً داخل مؤسسات الناتو. وبالتالي، فإن المهمة كانت خاضعة لتوجيه قيادة الناتو العسكرية وقيادتها السياسية. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

(**) هذا الوضع أوجده إعلان بطرسبرغ لمجلس وزراء اتحاد أوروبا الغربية في حزيران/يونيو سنة 1992م، من أجل دول الناتو الأوروبية التي لم تكن أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وجرى تحسينه به إعلان كيرتسبرغ في أيار/مايو سنة 1994م. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

المشاركة في فعاليات اتحاد أوروبا الغربية، بدءاً بالاجتماعات التي تُعقد مرة كل أسبوعين للسفراء الثمانية والعشرين، وإرسال خمسة ضباط عاملين إلى خلية التخطيط للدفاع، وانتهاءً بمشاركة البرلمانين الأتراك في جمعية اتحاد أوروبا الغربية التي تجتمع مرتين في السنة. لعل الاستثناء الوحيد، على أهميته، هو الاستبعاد من صنع القرار في مجلس اتحاد أوروبا الغربية، ومن بند الدفاع الجماعي في معاهدة اتحاد أوروبا الغربية⁽⁴⁰⁾. أما مشكلة الصراعات العسكرية الممكنة، بين تركيا واليونان، التي هي عضو كامل في اتحاد أوروبا الغربية، فقد تم حلها بقرار قضى بعدم تطبيق بند الدفاع الجماعي على الصراعات الناشئة بين أعضاء الناتو.

وهناك خلاف آخر حول ضم تركيا إلى آلية صنع القرار في اتحاد أوروبا الغربية بشأن التنشيط اللاحق لقوات المهمات المشتركة تم التغلب عليه أيضاً. فطوال بقاء هذه القوات معتمدة على موجودات الناتو، كانت تركيا ستشارك مشاركة كاملة في عملية اتخاذ القرار من جانب أوروبا الغربية⁽⁴¹⁾. ومهما يكن، فإن هذا الخلاف الناشئ عن اعتراض اليونان الأولي على مشاركة تركيا لا يشكل مشكلة جوهرية، بل أميل إلى أن يكون ذا طبيعة سياسية حول وضع تركيا بالمقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى. ليس ثمة إلا القليل جداً من الحالات التي تكون فيها مشاركة الولايات المتحدة في قرارات قوات المهمات المشتركة غير واردة، لأن معظم موجودات الناتو اللازمة لهذه القوات هي موجودات أمريكية. وفي هذه الحالات لن تكون سلطة اتخاذ القرار الفعلية في منابر وهيئات اتحاد أوروبا الغربية.

غير أن تركيا بادرت، في الأشهر التي سبقت اجتماع قمة الذكرى السنوية للناتو في واشنطن في نيسان/أبريل سنة 1999م، إلى التأكيد، مرة أخرى، على ضرورة موافقتها الصريحة على أي قرار يتخذه مجلس الناتو حول استخدام موجودات الحلف لأغراض أوروبية. أصرت أنقرة على إدخال تعديل في لغة

المفهوم الاستراتيجي الجديد للنااتو، حيث يتم الاعتراف ضمناً بهذا الحق عبر اعتماد أسلوب اتخاذ قرارات التحالف القائم على النظر في القضايا كلاً على حدة⁽⁴²⁾. أضف إلى ذلك أن الدبلوماسيين نجحوا في تمييز فقرة في إعلان واشنطن الصادر عن رؤساء الدول والحكومات حول دور أوروبي أكثر استقلالاً في الدفاع⁽⁴³⁾. وفي المناسبتين، كليهما، حاولت أنقرة وقف ما اعتبرته استبعاداً متزايداً لتركيا من الهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية الناشئة، أي من ميدان آخر مهم من ميادين التطور السياسي الأوروبي.

ومع ذلك، فإن المشكلات الحقيقية، بالنسبة إلى تركيا، سوف تنبثق من وضعية عضويتها الترشيفية في اتحاد أوروبا الغربية، إذا ما توفرت إمكانية التحقق لخطط تقضي بإجراء عملية دمج بين هذه المنظمة والاتحاد الأوروبي. وثمة نقاش جاد لمثل هذا التطور قد بدأ مع اجتماع المجلس الأوروبي في مدينة كولون في حزيران/يونيو سنة 1999م⁽⁴⁴⁾. فهذه القفزة باتجاه إيجاد مركز صنع قرار مستقل لسياسة أمنية ودفاعية أوروبية في إطار الاتحاد الأوروبي، كانت قد أصبحت ممكنة لحصول تغيير في الموقف البريطاني كانت قد بدأتها حكومة طوني بليير العمالية⁽⁴⁵⁾. ولكن تحقيق مثل هذه الأفكار على أرض الواقع، مثله مثل الضم اللاحق لاتحاد أوروبا الغربية إلى مؤسسات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة التابعة للاتحاد الأوروبي، سوف يتطلب وقتاً، نظراً للخلافات الكبيرة التي ما تزال قائمة بين الدول الأعضاء في هذا الاتحاد^{(46)(*)}. وستنشأ مشكلات، حتى أكبر من ذلك، إذا ما تمَّ حل اتحاد أوروبا الغربية وجرى إدماج

(*) في آذار/مارس سنة 1997م، أطلقت فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وبلجيكا واللوكسمبورغ مبادرة مشتركة لتحقيق نوع من الدمج التدريجي لمنظمتي اتحاد أوروبا الغربية (WEU) والاتحاد الأوروبي (EU) عن طريق تقديم وثيقة إلى المؤتمر المشترك للحكومات تدعو إلى إعادة النظر بمعامدة (ماستريخت). قوبلت الوثيقة بمعارضة قوية من جانب الدول المحايدة الأعضاء في الاتحاد. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

صلاحياتها كلياً بالاتحاد الأوروبي. وفي تلك الحال، فإن مسألة ما سيحدث لأعضاء أسرة اتحاد أوروبا الغربية الذين لا يتمتعون بعضوية الاتحاد الأوروبي الكاملة، سوف تتطلب حلاً دون خلق المزيد من الصدوع الأعمق في صرح أوروبا الأمني.

يبدو الاتحاد الأوروبي مستعداً للتحرك في ذلك الاتجاه، لأنه مدفوع بالدول الأعضاء الثلاث الأكثر أهمية، ألمانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى. إذا كان اتخاذ القرارات المتعلقة بعمل اتحاد أوروبا الغربية لن يعود من صلاحيات مجلس هذه المنظمة، بل من اختصاص اجتماع مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP)، فإن الأمور ستكون مختلفة. وقد بادر مجلس وزراء اتحاد أوروبا الغربية، في محاولة منه لتبديد المخاوف المتزايدة، إلى الإعلان، في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1995م، عن أن «مشاركة الأعضاء المرشحين في التطوير اللاحق للهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية سيتم الحفاظ عليها، بل وتحسينها، مقارنة بوضعها الحالي من خلال اعتماد تدابير مناسبة تضمن انخراط هؤلاء وارتباطهم بالسياسة الدفاعية والأمنية المشتركة (CFSP) «لدى حصول عملية دمج كاملة لاتحاد أوروبا الغربية في إطار السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة»⁽⁴⁷⁾.

مهما يكن، فإن كيفية اجترار مثل هذه «التدابير المناسبة» لتأمين المصالح السياسية المشروعة للأعضاء المرشحين في اتحاد أوروبا الغربية فيما يخص المشاركة الكاملة في جميع نشاطات هذه المنظمة ذات العلاقة، تبقى غامضة، في ضوء رفض الاتحاد الأوروبي القاطع للسماح لغير الأعضاء بالمشاركة، حتى ولو بصورة جزئية، في آلية صنع القرار لديه. وهو أمر من شأنه أن يكون أكثر صعوبة، حسب أقوى الاحتمالات، بالنسبة إلى تركيا، نظراً لأن أثينا شديدة الحرص على الاحتفاظ بميزتها السياسية في عرقلة اندماج أنقرة بالاتحاد الأوروبي. غير أن من شأن الاكتساب اللاحق لعملية الارتباط بالسياسة

الخارجية والأمنية المشتركة، إضافة إلى عضوية اتحاد أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية أنقرة لسنة 1963م، حسب أقوى الاحتمالات، أن يعتبره الأتراك برهاناً آخر على عدم رغبة أوروبا في قبول تركيا، قبولاً كاملاً، داخل صفوفها.

في ظل مثل هذه الظروف لا يمكن أن نتوقع من أعضاء اتحاد أوروبا الغربية المرشحين أن يذعنوا آلياً لقرارات سياسية تم اتخاذها دون مشاركتهم. وفي حال حدوث ذلك، يبقى سؤال ما إذا كانت أنقرة ستستخدم حق النقض (الفيتو) الذي تتمتع به في المجلس الأطلسي إذا بات استخدام قوات المهمات المشتركة لأغراض اتحاد أوروبا الغربية مطلوباً، أو مطروحاً. لقد سبق لها أن هددت باستخدام هذا (الفيتو) في أثناء المناقشة التي دارت حول انضمامها الكامل إلى آلية صنع قرار اتحاد أوروبا الغربية بشأن أي نشر لاحق لقوات المهمات المشتركة، هذا الانضمام الذي حاولت اليونان تعطيله والحيولة دون حصوله⁽⁴⁸⁾.

قد تبرز مشكلة أخرى من احتمال حصول بعض دول أوروبا الوسطى والشرقية على عضوية الاتحاد الأوروبي قبل تركيا. ولأن جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد هؤلاء سيصبحون آلياً مؤهلين لاكتساب عضوية اتحاد أوروبا الغربية أيضاً، ومعظمهم سيطلبون الحصول عليها، فإن بعض أعضاء حلف وارسو السابق، سيجري تفضيلهم في شؤون أوروبا الأمنية على حليف عتيد وعريق في الناتو. إن التصورات التركية التي تقول بأن الأوروبيين فقدوا، منذ انتهاء الحرب الباردة، اهتمامهم السياسي بحليفتهم [تركيا] ستكون قد تأكدت صحتها. ومن غير الممكن، لضم هذه الدول إلى الناتو، أن يخفف من الاستياء التركي.

هذه التأمّلات، التي ما زالت حتى اللحظة تأملات مجردة، تُسلط الضوء

على حقيقة وجود جملة من العوائق الجدية والحقيقة الناجمة عن قدر معين من تهميش تركيا، على الطريق المفوضية إلى صرح أمني أكثر إتقاناً لأوروبا، كما تشير إلى وجود بعض الأخطاء الفكرية الجدية في المفاهيم. إذا بادر الأوروبيون إلى أخذ استراتيجيتهم القاضية باستكمال الصرح الأمني الأوروبي المستقر بجوار إقليمي مستقر على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فإن تركيا وعلاقتها المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي يجب إدخالهما في المخطط.

ورداً على ذلك يتعين على تركيا أن تطلق حواراً داخلياً جدياً حول إيجابيات وسلبيات اندماجها بأوروبا في الشؤون الأمنية والدفاعية خارج عضوية الناتو. من شأن مثل هذا الاندماج أن يتطلب من أنقرة أن تتخذ موقفاً أكثر اتصافاً بالصفة «الأوروبية» من قضايا الدفاع والأمن. سيتعين على أنقرة أن تقرر المدى الذي هي مستعدة أن تبلغه على صعيد التوفيق بين تصورهما للتهديد والخطر القوميين وبين الآراء الأوروبية السائدة حول قضايا معينة مثل: الاضطرابات الكردية، أو الإسلام السياسي، أو العلاقات مع أرمينيا، أو عملية اقتسام المياه في الشرق الأوسط. سيكون الشعب التركي ساذجاً إذا افترض أن تحالفاً أقوى مع، أو حتى اندماجاً كاملاً بعنصر الصرح الأمني الأوروبي الجديد العائد للاتحاد الأوروبي، سيتمخض، آلياً، عن قبول وجهات نظر تركيا حول جملة هذه القضايا ووضعها على سُلّم أولويات التخطيط المستقل للأمن والدفاع الأوروبيين.

وهكذا، فإن تركيا من جهة وحلفاءها وشركاءها الأوروبيين من الجهة المقابلة، مرشحة للإفادة من الشروع جدياً بالتصدي لمسألة ضم تركيا إلى الصرح الأمني الأوروبي الجديد. ومن شأن هذا أن يساعد أيضاً على توضيح مكان هذا البلد وموقعه في التحالف الأطلسي على المدى الأطوال. وبالنسبة إلى الأوروبيين، فإن من الواجب أن يكون واضحاً أن التخطيط الكافي لأمن أوروبا سيبقى متعذراً ما لم يتم التوصل إلى حل لوضع تركيا. ولا بد لأنقرة،

بالمقابل، من أن تدرك أن الانضمام إلى الصرح الأمني الأوروبي ينطوي على مضاعفات وتبعات أبعد مدى من مجرد عضوية الاتحاد الأوروبي. وكما هي الحال في جميع الأمور السياسية، ليس ثمة أية صيغة سحرية لحل المشكلات الأمنية المعقدة.